



آلية المراجعة: خطوة غير سليمة الى الأمام

في نهاية أسبوع طويل من الاجتماعات، توصل مؤتمر الدول الأطراف لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدوحة الى آلية مراجعة تقصر في معالجة آثار الفساد المدمرة.

ان أهمية اعتماد آلية المراجعة، والجهود المبذولة من بعض الحكومات الملتزمة بإنجاح اتفاقية الأمم المتحدة قد باتت معرفة لكن ما زال تحالف المجتمع المدني لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يشعر بخيبة أمل لأن هذه الآلية لا تعكس بشكل كافٍ الشفافية، المشاركة، والفعالية كما ذكر قادة البلاد العشرين في تصريحهم شهر ايلول الماضي.

لقد طالب التحالف بآلية مراجعة فعالة، الأمر الذي كان سيسمح للحكومات بإتمام جميع واجباتها ضمن المعاهدة. كما انه وبشكل واضح قد طالب التحالف بنشر كامل لتقارير الدول، كذلك مشاركة فعالة لجمعيات المجتمع المدني، وزيارات مراجعة داخل الدولة.

لقد جعلت هذه الآلية زيارات المراجعة داخل الدول اختيارية، من حيث انه يسمح لهذه الدول بمنع زيارات الفريق المراجع. كما وجعلت هذه الآلية نشر التقارير أيضاً اختياري مما يسمح لهذه الدول بالتصدي لنشر تقارير حرجة.

في المستقبل يتوقع التحالف من معظم الحكومات الموافقة على زيارات المراجعة وكذلك نشر التقارير. لا بد ان يدفع المجتمع المدني حكوماته عدم استغلال هذه الخيارات لأن الانسحاب يعبر بشكل قوي عن انعدام الشفافية والمساءلة، ويلقي الضوء على الحكومات المنسحبة.

من ناحية الفريق المراجع فلم يتم تحديد حجم هذا الفريق وبالتالي يمكن ان تصبح ادارة هذا الفريق صعبة. بالإضافة الى ان هذا الفريق لن يراجع تقارير الدول.

كما واعتمد المشاركون في المؤتمر صيغة ضعيفة بالنسبة الى استرداد الموجودات التي اخفقت في ابراز المواضيع الأساسية. كما انها لم تُجبر الموقعين بالتزام مواد الاتفاقية الآيلة الى عدم استغلال أدوات الشركات، وعدم ادانة ضبط الموجودات. سيواصل التحالف بمراقبة الوضع عن قرب لتأكد من ان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ستصبح مقياس عالمي للتغلب على آثار الفساد المدمرة.

النهاية